BetterWork

برنامج عمل أفضل - مصر

استراتيجية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٧

International Labour Organization

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

مقدمة

يعد برنامج عمل أفضل برنامجًا رائدًا تابع لمنظمة العمل الدولية، يُدار بالتشارك مع مؤسسة التمويل الدولية، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي. يجمع البرنامج مجموعات متنوعة ـ أصحاب العمل وأصحاب المصانع والنقابات العمالية والعلامات التجارية العالمية والحكومات ـ لتحسين ظروف العمل وتعزيز القدرة التنافسية للأعمال في صناعة الملابس العالمية.

وتتمتع منظمة العمل الدولية بتاريخ طويل من العمل في مصر لتحسين الحرية النقابية والحوار الاجتماعي على المستويين القطاعي والوطني. وتظل منظمة العمل الدولية ملتزمة بتحسين بيئة العلاقات الصناعية في مصر من أجل تأمين ظروف عمل لائقة للعمال في جميع أنحاء البلد واستدامتها.

يستخدم برنامج «عمل أفضل» قطاع الملابس الجاهزة بوصفه نقطة دخول لتحسين ظروف العمل ووضع خارطة طريق كي تتبعها القطاعات الأخرى. ومع ذلك، تلعب البيئة الوطنية والقوانين والممارسات المتعلقة بالعلاقات الصناعية والحرية النقابية دورًا حاسمًا في نجاح نموذج عمل أفضل، والذي لن ينجح بدون إجراء تحسينات في البيئة على المستوى الوطني. ويعتمد تأسيس برنامج «عمل أفضل – مصر» بشكل مكتمل على إجراء تحسينات حقيقية في بيئة العلاقات الصناعية من جانب أصحاب المصلحة المصريين، ويعد قطاع الملابس الجاهزة جزءًا مهمًا من هذه الإصلاحات. كما يعتبر تعزيز الحوار الاجتماعي على جميع المستويات وتحسين العمل اللائق بشكل عام شرطًا إضافيًا للتوسع في الأعمال عندما يتعلق الأمر بالمشترين الواعيين لسمعة الأعمال حيث يتابعون عن كثب تطورات البرنامج في مصر.

السياق القطري

تواجه مصر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد قرر بعض المشترون الدوليين الذين كانوا يحصلون على منتجاتهم من مصر، بشرط الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل، إنهاء أعمالهم مع الموردين المصريين، مما أدى إلى ازدياد الحاجة الملحة إلى سياسات هيكلية فعالة وكفء بالإضافة إلى إصلاحات تشريعية ومؤسسية وإدارية.

وتواجه النقابات العمالية المصرية تحديات تعيقها عن لعب دورها بفعالية. يمكن تقسيم هذه التحديات إلى جانبين: جانب تشريعي وجانب مؤسسي، حيث ظل قانون رقم ٣٥ لعام ١٩٧٦ ساريا لأكثر من ٤٠ عامًا دون أي تغيير. قامت الحكومة باعتماد قانون جديد رقم ٢١٣ لعام ٢٠١٧ للمنظمات النقابية والحق في التنظيم. واستجابة لملاحظات الهيئات الاشرافية لمنظمة العمل الدولية، قامت الحكومة بإعتماد تعديلات إضافية له عبر القانون رقم ١٤٢ لعام ٢٠١٩ لخفض الحد الأدنى للعضوية المطلوبة على مستوى المنشأة، وكذلك بالنسبة لمن يشكلون نقابات واتحادات عامة. كما استبدلت الحكومة المواد التي تعاقب العمال بالسجن بعقوبات مالية. إن هذه التعديلات تحتاج لأن توضع موضع التنفيذ من خلال آليات شفافة لدعم ممارسة الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.

خلال العقد الماضي، بدأت الحكومة المصرية عدة محاولات لتأسيس مؤسسات الحوار الاجتماعي. تم تأسيس الأولى بموجب قرار وزاري رقم. ١٠٢٧ في عام ٢٠١٤، والذي تم تعديله مؤخرًا بموجب القرار رقم ٧٩٩ بإنشاء المجلس الأعلى للحوار الاجتماعي في أبريل ٢٠١٨، والذي يخضع لولاية وزارة القوى العاملة ويرأس مجلس إدارتها الوزير. ويضم المجلس أعضاء من وزارات عدة [١]. علاوة على ذلك، يوجد تمثيل لستة أعضاء من مجالس إدارة منظمات أصحاب العمل وستة أعضاء من رؤساء مجالس إدارة الاتحادات النقابية. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للمجلس دعوة أي خبراء آخرين رؤي من الضروري حضورهم الاجتماعات دون أن يكون لهم حق التصويت. خلال العامين الماضيين، تم تقديم مقترح من قبل وزارة القوى العاملة بتعديل تسمية وولاية وتشكيل (تمثيل) المجلس بعد المشاورات مع الهيئات الثلاثة المكونة، وجاري اتخاذ اللازم بهذا الشأن.

بالرغم من وجود تحديات اقتصادية في قطاع الملابس، هناك أيضًا فرص للنمو. فبينما تأثرت شركات الملابس سلبًا في البداية خلال وباء فيروس كورونا المستجد، فقد انتعشت الطلبات بسرعة حيث قام بعض المشترين بتحويل الإمدادات من آسيا إلى الشرق الأوسط. وشهد قطاع الملابس نموًا ملحوظًا في العامين الماضيين، حيث وصلت الصادرات إلى ٦٤٤ مليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، بزيادة تقارب ٥٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.[٢] ومع ذلك، تتمثل أحد التحديات التي تواجه أصحاب العمل في عدم وجود مكاتب قطرية لمعظم المشترين، يكون مقرها في مصر، وبالتالي تُعهد قرارات التدقيق والتوريد الخاصة بهم إلى شركات خارجية. وقد أدى ذلك إلى إجراء عدد كبير من عمليات التدقيق من قبل أطراف أخرى، وهي مشكلة رئيسية أثارها أصحاب العمل في هذا القطاع.

١ التضامن الاجتماعي ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل ووزارة الشؤون البرلمانية ووزارة التعليم والتعليم الفني ووزارة التنمية المحلية ووزارة السياحة ووزارة قطاع الأعمال العام، بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة

٢ المجلس المصري لتصدير الملابس، تقرير عن أداء صادرات الملابس المصرية لشهر أبريل ٢٠٢١/٢٠٢٢.

مشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر (SLARIE) وبرنامج «عمل أفضل – مصر»

بدأت منظمة العمل الدولية عدة مشاريع في مصر لتعزيز الحرية النقابية والحوار الاجتماعي وظروف العمل اللائق. وترتبط هذه المشاريع ارتباطًا وثيقًا بالسياق السياسي والاقتصادي للبلد وحوارها مع الآلية الإشرافية الخاصة بمنظمة العمل الدولية، وتدفعها إشراك المشترين مع الحكومة المصرية ومنظمة العمل الدولية.

وأطلق برنامج «عمل أفضل» مشروعًا تجريبيًا في مصر في عام ٢٠١٧ بعد نشر مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي وإعلان شركة والت ديزني أنها ستزيل مصر من قائمة البلدان المسموح لها بالتوريد ما لم يُنشأ برنامج «عمل أفضل» في مصر. وفي ذلك الحين، أصدرت الحكومة المصرية قانونًا جديدًا ينظم النقابات العمالية (قانون النقابات العمالية رقم ٢١٣ لعام ٢٠١٧) بعد مناقشات مع منظمة العمل الدولية ومنظمات أصحاب العمل والعمال. فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية رقم ٨٧ في مصر، لاحظت الهيئات الإشرافية التابعة لمنظمة العمل الدولية أن «عددًا من الاختلافات القائمة منذ فترة طويلة بين التشريعات الوطنية وأحكام الاتفاقية لا تزال قائمة». وتم تعديل قانون النقابات العمالية في عام ٢٠١٩ بعد مناقشات مع منظمة العمل الدولية وأصحاب المصلحة الوطنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، أُطلق مشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر (SLARIE) في عام ٢٠٢٠ لتعزيز التطبيق الفعال لقانون النقابات العمالية والدعم الحقيقي للحوار الاجتماعي في مصر.

يتكون برنامج المساعدة الفنية لمشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر من ثلاث مكونات:

١. تعزيز حرية الجمعيات وحقوق المفاوضة الجماعية وتنفيذها الفعال في القانون والممارسات العملية.
٢. تهيئة بيئة مواتية لعلاقات عمل سليمة وحوار اجتماعي.
٣. تنفيذ برنامج «عمل أفضل» مكتمل.

في العامين الماضيين، قدم مشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر (SLARIE) العديد من الأنشطة المنصوص عليها في وثيقة المشروع الأولية لعام ٢٠٢٠. وأدى تعقيد الموضوع وحقيقة أن قانون المنظمات النقابية والحق في التنظيم والحوار الاجتماعي الفعال على جميع المستويات جديد نسبيًا على نظام العلاقات الصناعية في مصر، إلى الحد من تحقيق المخرجات والنتائج التي تعتمد بشكل كبير على التعاون والالتزام بمبادئ الحرية

النقابية وحقوق العمال من قبل جميع أصحاب المصلحة. وبالإضافة لذلك، لم يؤمن المشروع تمويلًا مستقرًا أو كافيًا، مما حد بشكل ملحوظ أنشطة المشروع. وأخيرًا، تزامن بدأ جائحة كوفيد-١٩ مباشرةً مع إطلاق المشروع، مما أدى إلى تأخير الأنشطة وصعوبة أكبر في إشراك أصحاب المصلحة.

وتستمر مكونات برنامج « عمل أفضل» في تقديم الخدمات الأساسية لعدد ٦٠ مصنعًا. ونظرًا للعدد المحدود للموظفين، يركز برنامج «عمل أفضل – مصر» في الغالب على إجراء تقييمات للمصانع المشاركة حاليًا، مع زيادة محدودية نطاق الوصول لتقديم الاستشارات والتدريب، مع إمكانية التوسع في حالة توفر التمويل والتقدم في مكونات برنامج المساعدة الفنية ذات الصلة بتعزيز الحرية النقابية والحوار الاجتماعي.

يعد برنامج «عمل أفضل – مصر» جزءًا من تدخل أوسع لمنظمة العمل الدولية في مصر، ويعتمد تنفيذه على تحقيق النتائج الموضوعة في البرنامج الأولي لمشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر، وتحديدًا ما يتعلق بالحرية النقابية والحوار الاجتماعي. وفيما يلي توضيح لاستراتيجية برنامج «عمل أفضل – مصر» ٢٠٢٢-٢٠٢٧ التي تقوم على أساس مكونات مشروع «عمل أفضل – مصر» في الوثيقة الأصلية لمشروع تعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر وتأخذ في الاعتبار حقائق التقدم المحرز في مصر حتى الآن في المشروع. ومن خلال برنامج «عمل أفضل – مصر»، يعد قطاع الملابس نقطة دخول لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية في مصر.

الدروس المستفادة

هناك العديد من الدروس المستفادة من التجارب السابقة لمنظمة العمل الدولية في تشجيع الحوار الاجتماعي والحرية النقابية وتعزيزهما في البلدان الأخرى ومصر. ويسعى هذا المشروع للبناء على تلك الدروس المستفادة، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١. هناك حاجة إلى إطار زمني واقعي، يُبنى في إطار المشاركة الاستراتيجية طويلة الأمد مع أصحاب المصلحة، للمشاريع ذات التدخلات المتعلقة بالحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي. حيث تستغرق التغييرات القانونية والإدارية والمؤسسية وقتًا، وتحتاج التطورات في مجال الشراكات الاجتماعية والحوار الاجتماعي إلى نهج تدريجي طويل الأمد، لضمان تقديم مساهمات كبيرة وطويلة الأجل بالنظر إلى المؤسسات الضعيفة والسلوكيات الراسخة في بعض البلدان. ونتيجة لذلك، يتم تشجيع التخطيط طويل الأمد لمثل هذه المشاريع مع استمرار أنشطة المشروع والتمويل الذي يمكن أن يضمن تعاونًا طويل الأمد. وبينما يستند المقترح الحالي إلى إطار زمني مدته خمس سنوات، لكن إذا استمرت قيود التمويل كما حدث مع المشروع الأساسي لتعزيز علاقات العمل ومؤسساتها في مصر، فسيكون تحقيق النتائج صعبًا إن لم يكن مستحيلًا.

٢. يمثل بناء الثقة المتبادلة بين المشاركين في المشروع وبين المشاركين ومسئولي المشروع أمرًا أساسيًا للمشاريع التي تركز على الحوار الاجتماعي، ونظرًا للحاجة إلى الثقة بين أصحاب المصلحة الوطنيين، فسيركز برنامج «عمل أفضل – مصر» على بناء الثقة وعلاقات العمل على المستوى القطاعي. غير أن هذه الثقة تُبنى بمرور الوقت وبالتعاون الناجح بين الشركاء.

٣. من الضرورة إشراك أصحاب المصلحة في تصميم المشروع لتحقيق نتائج مستدامة. ويؤدي ذلك إلى تعزيز ملكية المشروع ونتائجه، مما يضمن الاستمرارية والاستدامة بعد انتهاء المشروع. وقد اتضح ازداد طلب أصحاب المصلحة على مكون برنامج «عمل أفضل» وزاد التزامهم به. فأُجريت عملية تشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتطوير وثيقة الاستراتيجية، والتي كشفت عن بعض الافتقار لفهم نموذج «عمل أفضل – مصر» وبرنامجه بشكل واضح. وسيتم معالجة ذلك من خلال إجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة وإشراكهم.

رؤيتنا العالمية

انتشل قطاع الملابس الملايين من الناس من براثن الفقر وقلل من آثاره البيئية من خلال خلق وظائف آمنة ولائقة في المؤسسات المستدامة التي تمكن المرأة ويمكن للعمال وأصحاب العمل فيها ممارسة حقوقهم الأساسية.

أهدافنا الاستراتيجية

إن الهدف من برنامج «عمل أفضل – مصر» هو خلق صناعة ملابس أكثر قدرة على المنافسة في مصر مع توفير ظروف عمل لائقة مدفوعة بحوار اجتماعي أفضل في المصنع وعلى مستوى القطاع. وستشكل الخبرة في قطاع الملابس مثالًا للقطاعات الأخرى وستكون ساحة اختبار للأفكار، مع تبادل المعلومات عن البيئة في البلد، ولا سيما حول الحرية النقابية والحوار الاجتماعي وحقوق العمال.

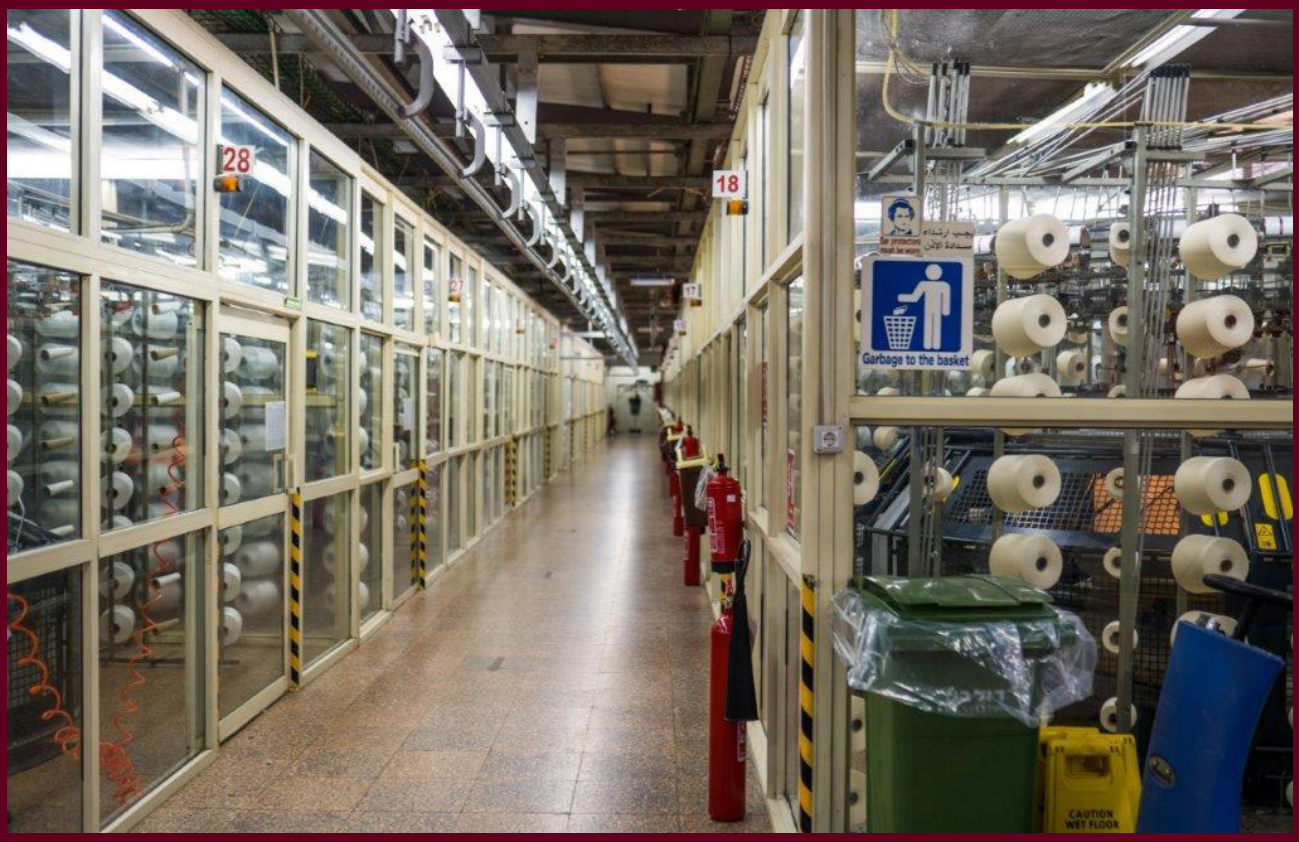

المُخرج ١: بحلول عام ٢٠٢٧، يتحسن الامتثال ونتائج الأعمال في المصانع المسجلة من خلال تطبيق نموذج إشراك المصانع في برنامج "عمل أفضل" بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.

سيبدأ برنامج «عمل أفضل – مصر» بتطبيق نموذج إشراك المصنع» الخاص بالبرنامج في ٦٠ مصنعًا مسجلين حاليًا في البرنامج مع التركيز على الزيارات الاستشارية وإشراك الشركاء الاجتماعيين في تنفيذ العمل على مستوى المصنع. بمجرد أن يتم ترسيخ البرنامج جيداً في المصانع المشاركة، سيتم زيادة عدد المصانع. بالإضافة إلى ذلك، سيستخدم برنامج «عمل أفضل – مصر» نموذج سفراء وسفيرات المصانع لتوسيع نطاق تقديم الخدمات واستدامتها من خلال تمكين موظفي المصنع الرئيسيين ليصبحوا محفزي تحسين المصنع والحوار الاجتماعي ورواده.

تجاوز برنامج «عمل أفضل – مصر» بالفعل قطاع الملابس، مثل مصانع الطباعة والمواد الغذائية، وسيستمر في التوسع في قطاعات أخرى بجانب قطاع الملابس حتى يصل إلى الشركات التي أبدت رغبتها في المشاركة في البرنامج المكتمل. وسيعمل البرنامج مع مشاريع منظمة العمل الدولية التي تركز على القضاء على عمل الأطفال للوصول إلى منتجي القطن في مصر. ومع ذلك، ستظل نقطة الدخول الرئيسية والتركيز القطاعي على قطاع تصدير الملابس الجاهزة.

وسيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» من خلال ثلاث قنوات على تحسين نتائج الأعمال. أولًا، التدريبات، مثل التدريب على زيادة الإنتاجية الذي يقدمه برنامج استدامة المشاريع التنافسية والمسؤولة (SCORE)، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاجية. ثانيًا، هناك صلة راسخة بين ظروف عمل أفضل والإنتاجية، ولذلك من المرجح أن تزداد الإنتاجية في المصانع المشاركة في برنامج «عمل أفضل – مصر». وأخيرًا، يمتلك المشترون حافزًا للعمل مع المصانع المشاركة في البرنامج، ويمكن أن يؤدي البرنامج إلى تأسيس علاقات توريد أكثر استقرارًا.

تقييمات المصنع

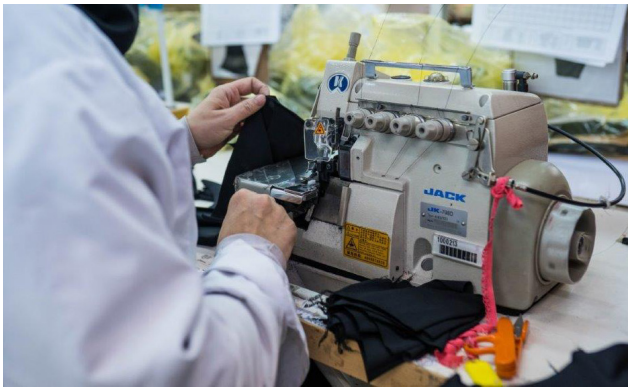

- سيجري برنامج «عمل أفضل – مصر» تقييمات سنوية للمصانع المشاركة لتحديد مدى امتثالها لقوانين العمل الوطنية ومعايير العمل الدولية.

- وسيدعم البرنامج أيضًا التنسيق بين وزارة القوى العاملة والخبراء المعنيين في منظمة العمل الدولية بشأن تفسير قوانين العمل وتطبيقها، بما يتماشى مع التوصيات الصادرة من هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية. حيث يوجد العديد من التناقضات بين القوانين وفقًا لصياغتها الحالية، وتفسيرها في نظام المحاكم، وتطبيقها من قبل مفتشي العمل والسلامة والصحة المهنيتين، والإرشادات التي يتبعها برنامج «عمل أفضل – مصر» في تقييم الامتثال. وسيتم تشكيل مجموعة عمل فنية من أعضاء من إدارة التفتيش وبرنامج «عمل أفضل» لتوحيد تفسير القوانين وتنفيذها فيما يتعلق بقطاع الملابس الجاهزة.

- مع توسع نطاق العلاقة مع وحدة التفتيش في وزارة القوى العاملة، سيبدأ برنامج «عمل أفضل – مصر» التعاون مع مفتشي العمل لتعزيز قدراتهم على التقييم، بالاقتران مع مشاريع منظمة العمل الدولية الأخرى التي تركز على بناء قدرات مفتشي العمل.

الزيارات الاستشارية

- سيقوم برنامج «عمل أفضل – مصر» بإجراء ست زيارات استشارية كل عام للمصانع المشاركة. وتُصمم الزيارات الاستشارية وفقًا لاحتياجات المصنع بناءً على نتائج عدم الامتثال في التقييمات السابقة. وسيكون هناك أيضًا مجالين رئيسيين في تقديم الخدمات الاستشارية: السلامة والصحة المهنيتين والحوار الاجتماعي. وفي نطاق السلامة والصحة المهنيتين، تعتبر السلامة من الحرائق مجال اهتمام خاص. ولمعرفة المزيد عن مكون الحوار الاجتماعي في الخدمات الاستشارية، يُرجى الاطلاع على المخرج ٢.

- سيركز برنامج «عمل أفضل – مصر» على تحسين أنظمة الإدارة، بما في ذلك لإدارة السلامة والصحة المهنيتين، بحيث تكون التحسينات التي تُجرى على مستوى المصنع مستدامة.

- وسوف يعمل برنامج «عمل أفضل – مصر»، من أجل تحقيق الاستدامة على المدى الطويل وتمكين ملكية المصانع بمرور الوقت، على إطلاق برنامج سفراء/سفيرات المصانع (FAP)، حيث يعد هذا أمرًا ضروريًا لتحديد ممثلي المصانع المهتمين بتولي مسؤوليات أخرى في عملية تحسين مصنعهم وتمكينهم من ذلك. وسيحقق برنامج «عمل أفضل – مصر» ذلك من خلال زيادة مهارات موظفي المصانع للعب الدور الاستشاري لمستشاري المشاريع في مصانعهم.

- وسينسق برنامج «عمل أفضل – مصر» مع وزارة القوى العاملة لمواءمة النصائح المقدمة للمصانع وإجراء الزيارات الاستشارية المشتركة وتنفيذ التدريب المُقدم للمصانع المسجلة.

التدريب

- ستطور المصانع خطط تدريب بالتشاور مع برنامج «عمل أفضل – مصر» لضمان وجود الرغبة لتدريب كل من العمال والمشرفين وتحفيزهم. وتشمل المجالات المهمة التي سيركز عليها التدريب، مهارات الإشراف والتعاون في مكان العمل ومنع التحرش الجنسي. ويُغطي المُخرج ٢ التدريب على الحوار الاجتماعي.
- سيدخل برنامج «عمل أفضل – مصر» في شراكة مع العديد من مقدمي خدمات التدريب لتقديم التدريبات اللازمة. ويشمل ذلك برنامج استدامة المشاريع التنافسية والمسؤولة (SCORE) لمنظمة العمل الدولية الذي يركز على الإنتاجية وظروف العمل. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» على توسيع نطاق التدريب المقدم من قبل اتحاد الصناعات المصرية حتى يصل إلى العمال والمشرفين في المصانع المشاركة.
- سوف يتعلم برنامج «عمل أفضل – مصر» من الخبرات والأدوات التي تم تطويرها في الأردن لتقديم تدريب من خلال منصات عبر الإنترنت. وستسمح طريقة التدريب الموجهة ذاتيًا عبر الإنترنت بمشاركة المواد التدريبية وتوسيع نطاقها بسهولة.
- وستكون الندوات الصناعية أيضًا أدوات مفيدة لجمع أصحاب العمل حول القضايا ذات الاهتمام المشترك وتوسيع نطاق الخدمات التدريبية والاستشارية. وستدعم هذه الندوات أيضًا أهداف المُخرج ٢ المتمثلة في زيادة الحوار والتعاون بين المكونات الوطنية وداخلها.

المُخرج ٢. بحلول عام ٢٠٢٧، سيتم التوصل إلى حوار اجتماعي تدريجي جيد مراعي للنوع الاجتماعي على مستوى المنشأة وعلى المستوى القطاعي ـ بما في ذلك اللجان المُشكلة في مكان العمل والنقابات والاجتماعات القطاعية، واستدامة هذا الحوار.

سيدعم برنامج «عمل أفضل – مصر» الحوار الاجتماعي والبيئة التي تتيح الحرية النقابية من خلال تقديم الدعم للجان القائمة، ومساعدة المصانع على إنشاء لجان جديدة، في حالة عدم وجود لجنة إذا رغب العمال في ذلك، وعقد جلسات توعية للعمال والمشرفين والمديرين حول الحق في التنظيم ومبادئ منظمة العمل الدولية للحرية النقابية. سيشكل العمل على مستوى المصنع الأساس لتحسين الحوار الاجتماعي في المصانع المشاركة وزيادة رغبة الإدارة في الانخراط مع العمال، سواء من خلال نقابة أو ممثلي العمال.

وبالتوازي مع ذلك، سينشئ برنامج «عمل أفضل – مصر» آلية للحوار الاجتماعي مع الجهات الفاعلة الرئيسية في صناعة الملابس من خلال إنشاء لجنة استشارية للمشروع خاصة بالبرنامج. وسوف يشكل تحسن الحوار الاجتماعي على مستوى المصنع وعلى المستوى القطاعي في صناعة الملابس نموذجًا إيجابيًا للقطاعات الأخرى لتحذو حذوه. وستكون قدرة بيئة الحرية النقابية على المستوى الوطني للنقابات على التنظيم والعمل بشكل مستقل في الممارسة العملية عوامل مهمة لنجاح هذا المُخرج.

دعم الصحة والسلامة المهنيتين ولجان العمال/ الإدارة

- ركز برنامج "عمل أفضل – مصر" في العامين الماضيين على لجان السلامة والصحة المهنيتين حيث يوجد نص قانوني لتشكيل تلك اللجان في كل مصنع. وسيستمر برنامج "عمل أفضل – مصر" في العمل مع هذه اللجان طوال فترة تقديم الخدمات الأساسية، مع توسيع نطاق التركيز ليشمل اللجان الحالية التي تضم العمال والإدارة. وسيدعم برنامج "عمل أفضل" تشكيل لجان حول المبادئ الأربعة للحوار الاجتماعي القوي: الانتخاب، والتمثيل، والحماية، والتمكين. [٣]

- سيركز برنامج "عمل أفضل – مصر" على هذه المكونات في الخدمات الاستشارية ومن خلال تدريب ممثلي العمال والمديرين في اللجان.

- في حالة عدم وجود لجان الصحة والسلامة المهنيتين واللجان التي تضم العمال والإدارة، سوف يدعم برنامج "عمل أفضل - مصر" تشكيل هذه اللجان من خلال الخدمات الاستشارية الموجهة.

- تشجيع مشاركة المرأة في اللجان وتسهيلها. وإجراء نقاشات معتدلة حول قضايا المصانع ذات الأهمية الخاصة للنساء، بما في ذلك فرص ترقي العاملات، وسياسات مكان العمل المتعلقة بالعاملين ذوي المسؤوليات الأسرية، ووقف التحرش العنيف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش الجنسي، في مكان العمل.

- يدرك برنامج "عمل أفضل – مصر" أن تشكيل لجان تضم الإدارة والعمال يمكن أن يعمل على تقويض جهود النقابات في المصانع. ولمواجهة ذلك، سيشجع برنامج "عمل أفضل – مصر" مشاركة النقابات أو أعضائهم في اللجان وسيوجه البرنامج نظر المصانع إلى أن مشاركة النقابات في اللجان هو النموذج الأمثل. وسيستخدم برنامج "عمل أفضل – مصر" لجان إدارة العمال كأداة وسيطة للحوار الاجتماعي حتى يتم إنشاء نقابات في القطاع، بما يتوافق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بممثلي العمال رقم ١٣٥، والتي صدقت مصر عليها في عام ١٩٨٢.

عقد جلسات توعية حول النقابات والحرية النقابية

- تعتبر مستويات الوعي عن النقابات والحرية النقابية منخفضة بين العمال والمديرين على حد سواء، وهناك تصورات سلبية عن النقابات، وخاصة لدى الإدارات. وبالتعاون مع مكتب الأنشطة العمالية التابع لمنظمة العمل الدولية (ACTRAV)، سيقوم برنامج "عمل أفضل – مصر" بتصميم وإدارة جلسات توعية للعمال والمديرين في المصانع المشاركة عن النقابات والحرية النقابية.

- يمكن استخدام المواد التدريبية في قطاعات وسياقات أخرى، وسيدرس برنامج "عمل أفضل – مصر" طرقًا لتقديم التدريب، بما في ذلك من خلال الشراكة مع النقابات.

إنشاء أنظمة ومؤسسات للتعامل مع التظلمات والنزاعات الناشئة داخل وخارج المنشأة وتعزيزها

- سيدعم برنامج "عمل أفضل – مصر" المصانع لإنشاء قنوات تظلم فعالة داخل المصانع وتحسينها، وسيشارك البرنامج أفضل الممارسات عبر هذا القطاع بناءً على الخبرات في البلدان الأخرى وداخل مصر.

- سيستكشف برنامج "عمل أفضل – مصر" كيفية دعم قنوات التظلم الأخرى، ويتضمن ذلك على مستوى المنطقة والقطاع والمستوى الوطني.

- تحليل قنوات التظلم من منظور النوع الاجتماعي للتأكد من أن النساء يمكنهم استخدام قنوات التظلم المناسبة بطريقة فعالة وآمنة وأن يتم تناول الموضوعات الحساسة التي تهم النساء خاصةً، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي، بطريقة مناسبة.

٣ آنر، م. (٢٠١٧ب). الاضطرابات العشوائية واللجان ثنائية الأطراف لبرنامج «عمل أفضل» في فيتنام: نحو إطار عمل يشمل الانتخاب والتمثيل والحماية والتمكين. جنيف: مكتب العمل الدولي.

إنشاء لجنة استشارية للمشروع وعقد اجتماعات ربع سنوية

- سينشئ برنامج "عمل أفضل – مصر" لجنة استشارية للمشروع تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومة وأصحاب العمل والعمال في قطاع الملابس. وستركز الاجتماعات الربع سنوية على القضايا الرئيسية التي تؤثر على قطاع الملابس المصري وستحركها الاحتياجات المحددة لأصحاب المصلحة. وسيشكل هذا المنتدى فرصة لبرنامج "عمل أفضل – مصر" لعرض أنشطة المشروع ولتنسيق كيفية تعاون أصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف المشتركة في القطاع والتي تشمل زيادة القدرة التنافسية وتوفير ظروف العمل اللائقة للجميع.
- يقر برنامج "عمل أفضل – مصر" بصعوبات في إنشاء لجنة استشارية للمشروع للقطاع، ومن المرجح أن يتطور هيكل اللجنة الاستشارية وأعضائها بمرور الوقت. لذا سيبدأ برنامج "عمل أفضل – مصر" بإنشاء شبكة واسعة لدعوة أصحاب المصلحة الذين لديهم مصلحة في القطاع مع الحفاظ على التوازن بين مكونات الهيكل الثلاثي للممثلين. وسيستغرق تحديد من يمكنه مخاطبة السلطات وتمثيل احتياجات ورغبات أصحاب المصلحة الثلاثة في القطاع بعض الوقت والتجربة.
- كخطوة وسيطة، سوف تعقد اجتماعات ثلاثية أو ثنائية الأطراف بالتوازي في المناطق الصناعية المختلفة لبناء القدرات على مستوى أصغر قبل الانتشار والوصول إلى المستوى القطاعي الكامل.

المُخرج ٣: بحلول عام ٢٠٢٧، المزيد من الشفافية والمعرفة بالقضايا من خلال تبادل البيانات والأدلة والالتقاء حول النتائج سوف يؤدي إلى تحسين عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

سيستفيد برنامج «عمل أفضل – مصر» من البيانات الناتجة عن العمل التشغيلي والتفاعلات مع المصانع والعمال وأصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة المعرفة بالمشكلات في القطاع واقتراح حلول قائمة على الأدلة لمعالجتها. وسوف يقدم البرنامج العديد من الأدوات القائمة المستخدمة في البلدان الأخرى المشاركة في برنامج «عمل أفضل» لضمان الشفافية وتحميل أصحاب المصلحة مسؤولية الحفاظ على ظروف عمل لائقة في القطاع. وتتمثل المجالات الرئيسية للبحث في ظروف العمل، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين، والنوع الاجتماعي، ويتضمن ذلك إتاحة فرص قيادية وفهم أفضل للتحرش الجنسي والحوار الاجتماعي والنقابات.

بوابة الشفافية

- يقوم برنامج «عمل أفضل» بالإبلاغ علنًا عن بيانات الامتثال على مستوى المصنع لنقاط الامتثال الرئيسية عبر ست بلدان. وثبت أن التقارير العامة تقلل من حالات عدم الامتثال. [٤]

- يضطلع برنامج «عمل أفضل» حاليًا بعملية تجديد لبوابة الشفافية لزيادة مشاركة البيانات وخاصة بين الممثلين داخل البلد. وقد أتاح برنامج «عمل أفضل – مصر» البوابة إلى أصحاب المصلحة في القطاع، وأوضح البرنامج أن التقارير العامة ستقدم في السنة الثانية من البرنامج؛ ولكن، لم يتم تنشيط هذه الوظيفة بعد. وسيتيح البرنامج في مصر» البوابة وتطبيقاتها العملية لأصحاب المصلحة.

بروتوكول عدم التسامح

- يعتبر بروتوكول عدم التسامح هو آلية الشفافية والمساءلة وتعاون أصحاب المصلحة التي تستخدم في معظم البلدان التي يطبق فيها برامج «عمل أفضل». والبروتوكول هو عبارة اتفاق بين جميع برامج «عمل أفضل» في البلدان ووزارات العمل المعنية بالإجراءات الملموسة التي ينبغي أن تتخذها الوزارة في حالة اكتشاف انتهاكات معينة. ويغطي كل بلد قضايا مختلفة بموجب بروتوكول عدم التسامح الخاص بها، ولكن الأمثلة على القضايا المشتركة تتضمن عمل الأطفال والعمل الجبري والعنف الجنسي. فإذا تم اكتشاف هذه المشكلات في مصنع، يقوم برنامج «عمل أفضل» بإخطار الوزارة على الفور والتي يكون لديها عادةً ٤٨ ساعة للاستجابة بإجراءات تأديبية. وتمت صياغة بروتوكول عدم التسامح وتقديمه إلى وزارة القوى العاملة، ولتفعيل هذا البروتوكول واستخدامه بفعالية، هناك حاجة إلى مزيد من التعاون الوثيق مع الوزارة.

مشاركة المشترين

- سيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» على زيادة إشراك المشترين من خلال إجراء مناقشات منتظمة للمشاكل الرئيسية التي تواجه العمال وأصحاب العمل في القطاع. وستُجري نقاط الاتصال الخاصة بالمشتري مكالمات ربع سنوية مع المشترين الرئيسيين لإبلاغهم بأنشطة البرنامج والحصول على دعم للتأثير على السياسة القطاعية.

- سيستضيف برنامج «عمل أفضل – مصر» منتدى سنوي للمشترين يجمع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين مع المشترين الدوليين لمناقشة الاتجاهات السائدة في عدم الامتثال، بما في ذلك مسئولية المشترين تجاة حقوق الإنسان، والعناية اللازمة، وممارسات التوريد العادلة، والتنسيق لإيجاد حلول لها.

- سيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» أيضًا مع فريق المشترين العالميين لتبسيط المعلومات المقدمة إلى المشترين والمطلوبة منهم وتنسيقها. ويعد فريق المشترين العالميين هو النقطة الرئيسية للمشاركة في مناقشة العناية اللازمة وممارسات التوريد الأخلاقية.

تسهيل البحث ومشاركة المعلومات

- سوف يصدر عن برنامج «عمل أفضل – مصر» تقريرًا سنويًا يستعرض ظروف العمل في قطاع الملابس باستخدام بيانات تقييم الامتثال التي تم جمعها في

٤ راجع ريموند روبرتسون. نوفمبر ٢٠١٩. ورقة مناقشة ٣٢ – ظروف العمل والشفافية والامتثال في سلال القيمة العالمية: دليل من برنامج «عمل أفضل - الأردن». https://betterwork.org/portfolio/discussion-paper-32-working-conditions-transparency-and-compliance-in-global-value-chains-evidence-from-better-work-jordan/, وعلى أنج، ديبرا؛ دروسيلا براون؛ رائف ديهيجا وريموند روبرتسون. ٢٠١٢. الكشف العام، حساسية السمعة والامتثال لقانون العمل: دليل من «مصانع أفضل» كامبوديا. استعراضات اقتصاديات التنمية ١٦(٤): ٥٩٤-٦٠٧.

العام السابق. ويحدد هذا التقرير المجالات الرئيسية لعدم الامتثال ويسلط الضوء على الحلول المحتملة، سواء على مستوى المصنع أو القطاع أو المستوى الوطني. لمعالجة هذه القضايا.

- تعد البيانات والأدلة والأبحاث كلها مكونات مهمة لبرنامج «عمل أفضل»، وسوف يستفيد البرنامج من بياناتها وخبراتها الفريدة لوضع جدول أعمال بحثي للموضوعات ذات الصلة بالسياسات والتعاون مع الأكاديميين والشركاء الوطنيين بشأن منتجات الأبحاث.

- سيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» مع الشركاء الوطنيين في جميع مراحل عملية البحث، وتتضمن مرحلة بناء قدراتهم على جمع البيانات وتحليلها بطريقة منهجية.

اجتماع أصحاب المصلحة حول الاستنتاجات والنتائج

- سيضمن برنامج «عمل أفضل – مصر» استخدام أصحاب المصلحة البيانات والأدلة الناتجة عن البرنامج بطريقة فعالة لدفع عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة. وسيركز البرنامج على جعل النتائج متاحة وذات مغزى لأصحاب المصلحة. وبالإضافة لذلك، سيجمع المشروع أصحاب المصلحة ويسهل إجراء مناقشات حول النتائج والتوصيات المستخلصة من البيانات والبحوث.

- سيضطلع مكتب القاهرة بعملة المتابعة والتأييد للسياسات على المستوى الوطني وذلك بدعم من الخبراء الفنيين.

المساهمة في الموضوعات ذات الأولوية

تساهم المرحلة الأولى من برنامج «عمل أفضل – مصر» في خمس موضوعات ذات أولوية محددة في استراتيجية برنامج «عمل أفضل» العالمي بما في ذلك البيانات والأدلة، والحوار الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين والإدماج، والسلامة والصحة المهنيتين، والاستدامة البيئية.

البيانات والأدلة

- سوف يستفيد برنامج "عمل أفضل – مصر" من البيانات والأدلة خلال المُخرجات الثلاثة في استراتيجية المشروع. حيث يُستفاد من البيانات التشغيلية، التي يتم جمعها من خلال المشاركة في توفير الخدمات الأساسية للمصانع، في تغذية الأدلة الواردة في التقارير السنوية وستتم مشاركتها علنًا على بوابة الشفافية. وستكون البيانات والأدلة المتعلقة بالتقدم المحرز في الحوار الاجتماعي على مستوى المصنع والمستويين القطاعي والوطني مهمة لإجراء عملية الرقابة طوال مدة المشروع وسيتم مشاركتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين في شكل دروس مستفادة وأفضل الممارسات.

الحوار الاجتماعي

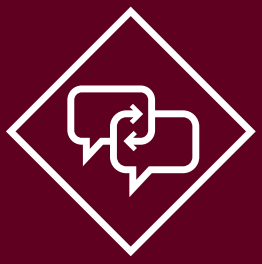

- يعد الحوار الاجتماعي هو المحور الرئيسي لبرنامج "عمل أفضل – مصر". وسيتخذ البرنامج إجراءات لتعزيز الحوار الاجتماعي على مستوى المصانع والقطاعات ويأمل أن يكون لها أثر غير مباشر على الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني. ويركز المُخرج الثاني بالكامل على الحوار الاجتماعي، بينما يتضمن المُخرجان الآخران عناصر تتعلق بالحوار الاجتماعي.

المساواة بين الجنسين والإدماج

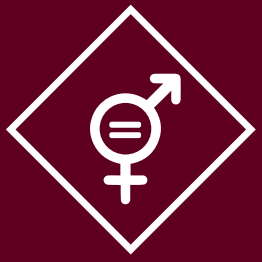

- أظهرت الحكومة المصرية مستوى عالْ من الالتزام بتحسين البيئة والمُخرجات الخاصة بالنساء والفتيات. والمجلس القومي للمرأة هو المسؤول عن ضمان معاملة المرأة والرجل المصريين على قدم المساواة من حيث الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. كما أصدرت الحكومة مؤخرًا خطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لم يتم تصفية هذه المشاركة بعد على مستوى السياسة إلى نتائج قابلة للتنفيذ. وسيعمل برنامج "عمل أفضل – مصر" على تطبيق أهداف استراتيجية عالية المستوى في مصانع الملابس المشاركة. وسيتخذ البرنامج إجراءات في إطار الركائز الأربعة للاستراتيجية العالمية لبرنامج "عمل أفضل" للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك قضايا التمييز، والعمل بأجر والرعاية، والصوت والتمثيل، وتطوير الصفات القيادية والمهارات. وسيكون ذلك في شكل مساهمات على مستوى المنشأة، خاصة ما يتعلق بإدراج النساء في المناصب واللجان القيادية وفي سياسات المصانع حول القضايا ذات الصلة والتي تخص بالنساء مثل التحرش الجنسي وأماكن العمل الصديقة للأسرة. وستطبق أيضًا على المستويين القطاعي والوطني من خلال تعزيز القوانين والسياسات المنصفة.

السلامة والصحة المهنيتين

- تعتبر السلامة والصحة المهنيتين هي أكثر مجالات عدم الامتثال في جميع البلدان المشاركة في برنامج «عمل أفضل»، ولا يمثل الوضع في مصر استثناءً. لذا سيركز برنامج «عمل أفضل – مصر» على تشكيل لجان السلامة والصحة المهنيتين وتعزيزها بحيث يتم تشجيع التحسينات في مجال الصحة والسلامة المهنيتين واستدامتها على مستوى المصنع. وإحدى القضايا الرئيسية في مجال الصحة والسلامة المهنيتين هي السلامة من الحرائق. وقد كشف حريق أخير في مصنع للملابس عن نقص في الممارسات الهيكلية والتنظيمية لضمان سلامة العمال. وسيتم تنسيق هذا العمل مع إدارة الصحة والسلامة المهنيتين في وزارة القوى العاملة.

الاستدامة البيئية

- هناك التزام عالي المستوى بالاستدامة البيئية في مصر والإجراءات العملية التي يتخذها أصحاب العمل على أرض الواقع، لأسباب اقتصادية أو لتلبية طلبات المشترين الدوليين. وتم بذل العديد من الجهود لتحقيق الاستدامة البيئية، ولكن العديد منها يفتقر إلى التنسيق والتعاون القطاعي. وستكون الاستدامة البيئية أحد الموضوعات التي يمكن لبرنامج «عمل أفضل» جمع أصحاب المصلحة حولها وإدارة المناقشات. وسيكون التعاون مع المشترين ومع أصحاب المصلحة الثلاثة مهمًا لاسيما بالنسبة لهذا الموضوع الشامل.

- تستضيف مصر مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP٢٧) في نوفمبر ٢٠٢٢ وقد حفز هذا المؤتمر العمل من جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص.

الأهمية والتوافق الاستراتيجي

تتماشى استراتيجية برنامج «عمل أفضل – مصر» مع أولويات السياسة الرئيسية على المستوى البلد والمستوى العالمي.

يتماشى المشروع تمامًا مع الأولويات الوطنية على النحو المنصوص عليه في خطة تنمية الحكومة المصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة (SDS): رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تتضمن أنه «بحلول عام ٢٠٣٠، ستحقق مصر الجديدة اقتصاد قائم على التنافسية والتوازن والتنوع والمعرفة، يتميز بالعدالة والتكامل الاجتماعي والمشاركة، مع نظام بيئي متوازن ومتنوع، يستفيد من موقعه الاستراتيجي ورأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة من أجل حياة أفضل لجميع المصريين». ويركز تركيزًا خاصًا على ركائز التكامل الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بالرؤية. ويوجد لدى مصر أولويات سياسية واضحة حول التشغيل والنمو الاقتصادي. وإضافةً لذلك، تؤكد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على حقوق العمال والحوار الاجتماعي والحرية النقابية والحق في التنظيم. وقد تضرر الاقتصاد المصري من أزمة كوفيد-١٩ وصدمات سلسلة التوريد الناتجة عن أزمة أوكرانيا، التي أدت إلى التضخم في مصر. وتعتبر المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية أيضًا مجالين رئيسيين يحظيان بدعم واسع للسياسات.

سيساهم هذا المشروع في تحقيق المُخرجات التالية لبرنامج منظمة العمل الدولية ٢٠٢٢ -٢٣ وميزانيته:

هيئات ثلاثية مكونة قوية وحوار اجتماعي مؤثر وشامل (مُخرج ١)،
معايير العمل الدولية والإشراف الرقابي الرسمي والفعال (مُخرج ٢)،
مؤسسات مستدامة تعمل كمولدات لفرص التشغيل وتروج للابتكار والعمل اللائق (مُخرج ٤)
وحماية مناسبة وفعالة في العمل للجميع (مُخرج ٧).

مجالات التعاون والشراكات الاستراتيجية

سيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» بطريقة وثيقة مع مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة والمكاتب القطرية الأخرى لبرنامج «عمل أفضل». وللبرنامج تاريخ حافل من التعاون مع الخبراء الفنيين في منظمة العمل الدولية ومشروعات منظمة العمل الدولية الأخرى في مصر. وعلى وجه الخصوص، الخبراء الفنيين في مجالات الأنشطة العمالية وأنشطة أصحاب العمل ومعايير العمل الدولية والشركات مقرهم مكتب القاهرة وسوف يلعبون دورًا حاسمًا في تقديم المشورة وتوجيه أنشطة البرنامج. كما يوجد أيضًا إمكانية للتعاون مع العديد من مشاريع منظمة العمل الدولية، بما في ذلك مشروع الإنتاجية الخاص ببرنامج استدامة الشركات التنافسية والمسؤولة (SCORE)، وتوظيف الشباب المصري: الوظائف وتنمية القطاع الخاص في ريف مصر (EYE/RAWABET)، ومشروع الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد في أفريقيا (ACCEL Africa) الذي يركز على القضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد في أفريقيا ومشروع «تعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل» الذي يهدف إلى تمكين أصحاب المصلحة الوطنيين من تعزيز السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي في أماكن العمل.

ويعد الشريك الرئيسي لبرنامج «عمل أفضل – مصر» في القطاع الخاص هو اتحاد الصناعات المصرية (FEI)، وهو اتحاد أصحاب العمل الأساسيين. ولاتحاد الصناعات المصرية تاريخ طويل في التعاون مع منظمة العمل الدولية وهي منظمة مهنية للغاية. ويعتزم برنامج «عمل أفضل - مصر» العمل مع الاتحاد في بناء القدرات وبرنامج «سفراء/سفيرات المصانع» والدورات التدريبية.

ستكون المشاركة مع المكاتب القطرية الأخرى ذات اتجاهين، حيث يتم تبادل المعلومات والخبرة بين مصر والبرامج القطرية الأخرى والفريق العالمي. وخاصةً، أن هناك تاريخ طويل من التعاون بين البرامج القطرية في مصر والأردن، وسيستمر البرنامجان في دعم بعضهما والتعلم من بعضهما. ويمكن للأردن ومصر مشاركة المواد التدريبية والتجارب والخبرات بسهولة، حيث إنهما البرنامجان الوحيدان لبرنامج «عمل أفضل» في البلدان الناطقة باللغة العربية.

قياس النجاح

لقد كان برنامج «عمل أفضل» ملتزمًا دائمًا بقياس النجاح والتقدم نحو الأهداف والتأثير طويل المدى باستخدام نهج صارم. فمنذ إنشائه، اعتمد البرنامج على مؤشرات صلبة للرقابة والتقييم وعلى الشراكات الأكاديمية لتقييم تأثيره على العمال والمنشآت بشكل مستقل.

تدفع الاستراتيجية الجديدة البرنامج إلى التفكير فيما هو أبعد من التقدم المحرز وتأثيره على مكان العمل، كما تتحدى البرنامج لزيادة تركيزه على المساهمة في تعزيز المؤسسات على المستويين الوطني والعالمي.

كما وُضع إطار قوي للنجاح يجمع بين المؤشرات الكيفية والكمية لترافق الإستراتيجية الجديدة. ووسوف يعمل هذا الإطار على دعم البرنامج لقياس التقدم المحرز في المجالات التي تتسم بالتحدي مثل بناء مؤسسات وطنية أقوى وأكثر قدرة وآليات حوكمة لدعم مصانع الملابس في خلق وظائف لائقة وتعزيز الابتكار.

رصد النتائج ورفع التقارير

سيتم قياس نجاح المرحلة الاستراتيجية لبرنامج "عمل أفضل" من خلال مجموعتين من المؤشرات: مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وستقاس في جميع البلدان، بينما ستضيف أيضًا البرامج في البلدان مؤشرات خاصة بكل بلد. وسيتم تقديم تقارير عن هذه المؤشرات على أساس سنوي إلى الجهات المانحة. وستجرى مراجعات لأهداف الأداء ومدى ملاءمة المؤشرات بشكل دوري.

البحث والتأثير

سيتم الانتهاء من استراتيجية البحث الخاصة ببرنامج "عمل أفضل" للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢. وستكون قائمة على أولويات جميع استراتيجيات برنامج "عمل أفضل" في البلدان، وسيكون تركيزها على البيانات والأدلة بوصفها محركًا للتغيير. ويمكننا أن نتوقع أن تتطرق أجندة البحث المستقبلي إلى:

- توفير البيانات والأدلة حول جميع الأولويات الموضوعية المحددة في الإستراتيجية (النوع الاجتماعي والإدماج، والعلاقات الصناعية، والأجور، والسلامة والصحة المهنيتين، والإنتاجية، والحماية الاجتماعية، والبيئة)؛

- الاستمرار في إظهار تأثير برنامج "عمل أفضل" خلال تطوره في نهج إشراك المصانع والتأكد من توثيق التحول نحو المزيد من الاستدامة والمساءلة لأصحاب المصلحة الوطنيين عند تنفيذ مهامهم؛

- الاستمرار في دراسة ديناميكيات سلاسل التوريد والاتجاهات الرائدة في صناعة الملابس مع تطور القطاع؛

- بناء قضية التأثير التنموي للتجارة في سلاسل التوريد وتعزيزها.

سيستمر برنامج "عمل أفضل" في إنماء شبكة واسعة من العلماء الأكاديميين في مجموعة من المجالات المتخصصة والتعاون معهم للمساعدة في تصميم بحوث الأثر وتنفيذها. وسيتم التركيز على استخدام نهج يعتمد على أساليب مختلطة تجمع بين البحوث الكيفية والكمية. وستسعى الاستراتيجية أيضًا إلى الاستفادة من مجموعة واسعة من البيانات، بما في ذلك تلك التي أُنشئت خارج النطاق المباشر للبرنامج مثل بيانات مسح الأسر المعيشية ومجموعات البيانات الصغيرة الأخرى التي تحتفظ بها منظمة العمل الدولية. وستولي الإستراتيجية أيضًا الأولوية لإيجاد طرق لتشجيع ملكية نتائج البحث واستخدامها بين أصحاب المصلحة في القطاع، مما يضمن أن أنواع أسئلة البحث والعمليات والنتائج الناتجة ذات صلة ومفيدة.

تقييمات البرنامج

سيتم إجراء تقييمات برنامج "عمل أفضل" بما يتماشى مع سياسة التقييم في منظمة العمل الدولية. ويحدد مكتب التقييم التابع لمنظمة العمل الدولية (EVAL) متطلبات التقييمات الداخلية المستقلة على مستوى المشروع، والتقييمات الذاتية، وسيتم استعراضها على أساس منتظم وتنعكس في المبادئ التوجيهية لسياسة التقييم. وتعتمد هذه التقييمات على مدة المشروع، وتعكس احتياجات وفرص التعديل، وعلى حجم ميزانية المشروع، مما يعكس مستويات مخاطر الاستثمار في منظمة العمل الدولية.

كلما كان ذلك ممكنًا من الناحية الإستراتيجية والإجرائية، سيسعى برنامج "عمل أفضل" إلى إجراء تقييمات مجمعة من أجل تقليل الجهد المبذول في التقييم، وتحقيق أوجه الكفاءة والتوفير في الميزانية.

سيسعى برنامج "عمل أفضل" إلى إنشاء صندوق استئماني للتقييم لتجميع أموال تقييم المشاريع الأصغر. وسيكون الهدف العام هو الاقتراب من نفقات مجمعة للتقييم تتراوح بين ١,٥ و٢ في المائة من إجمالي النفقات، على النحو الموصي به في معايير التقييم الدولية.

الشركاء الرئيسيون

سيكون التعاون والشراكات عاملًا حاسمًا في نجاح برنامج «عمل أفضل – مصر». ويشمل الشركاء الرئيسيون ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال والمشترين. وسيسعى البرنامج إلى زيادة التفاعل مع الحكومة المصرية وتجاوز التعاون التقليدي مع وزارة القوى العاملة. كما سيعمل برنامج «عمل أفضل – مصر» مع وزارة القوى العاملة على اتخاذ خطوات صغيرة وعملية لبناء الثقة وسوف ويعمل البرنامج على استخدام خبرة مشاريع منظمة العمل الدولية الأخرى في مصر وعلاقاتها والاستفادة منها. وسيظل اتحاد الصناعات المصرية نقطة الاتصال الرئيسية لصاحب العمل مع المشروع، غير أن البرنامج سوف يعمل على التوسع أيضًا ليشمل منظمات أصحاب العمل الأخرى التي تعمل في قطاع تصدير الملابس الجاهزة.

الحكومة

مكتب رئيس الوزراء المصري

وزارة القوى العاملة

وزارة التجارة والصناعة

وزارة التعاون الدولي

أصحاب العمل

اتحاد الصناعات المصرية

مجلس التصديري للملابس الجاهزة في مصر

منظمات أصحاب العمل في المناطق الصناعية

العمال

الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

التنظيمات النقابية ذات الصلة بمجال الغزل والنسيج

مجتمع الأعمال

٣٣ شريك أسماء تجارية وتجار تجزئة

International
Labour
Organization

IFC
International
Finance
Corporation
WORLD BANK GROUP